امير الكويت يصل الى السعودية السبت المقبل

■ الرياض ـ يو بي آي: قال مصدر ديبلوماسي كويتي بالعاصمة الرياض ان أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح سيصل إلى المملكة يوم السبت المقبل في زيارة تستغرق يومين يلتقي خلالها العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبدالعزيز للبحث في العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم البلدين.

وكان مصدر سعودي مطلع قال في وقت سابق ان الشيخ صباح سيصل الى الرياض الخميس.

وقال المصدر الديبلوماسي الكويتي أن زيارة الشيخ صباح الى المملكة تستغرق يومين يلتقي خلالها مع العديد من الساسة في المملكة وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز اضافة الى وزير الخارجية الامير سعود الفيصل.

واضاف المصدر ان زيارة الشيخ للصباح للمملكة، كاول زيارة يقوم بها بعد توليه مقاليد الحكم في الكويت، «تشكل دفعة قوية للعلاقات الثنائية المتميزة بين الكويت والمملكة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها وتساهم في نقلها الى آفاق أرحب وأوسع».

واوضح ان امير الكويت سيبحث مع العاهل السعودي العديد من القضايا التي تهم المنطقة خاصة الوضع في العراق والقضية الفلسطينية اضافة الى الازمة الايرانية النووية.

واشار المصدر الى ان جولة الشيخ صباح الأحمد الصباح الخليجية تستهدف «تنشيط العمل الخليجي لصياغة موقف خليجي موحد تجاه العديد من القضايا الإقليمية التي ستناقش في القمة العربية التي ستعقد في الخرطوم نهاية الشهر الحالي».

تأتي زيارة الشيخ صباح الى المملكة ضمن جولة خليجية له وهي الاولى التي يقوم بها منذ توليه مقاليد الحكم في البلاد.

احد افراد القاعدة الهاربين يسلم نفسه للسلطات الكويتية

■ الكويت ـ رويترز: قالت مصادر امنية كويتية امس الخميس ان رجلا حكم عليه غيابيا بالسجن لمدة عشر سنوات في الكويت بتهمة الانتماء لتنظيم القاعدة سلم نفسه للسلطات.

وذكرت المصادر أن الرجل ويدعى مشعل الشمري حكم عليه بالسجن لعشر سنوات في كانون الاول (ديسمبر) بتهمة الانتماء لخلية «اسود الجزيرة» التابعة لتنظيم القاعدة والتي شنت عددا من الهجمات الدموية في الكويت العام الماضي.

وأضافت المصادر أن الشمري (35 عاما) مثل امام محكمة الاستئناف الاربعاء. وكان الشمري وهو مجند سابق في الجيش الكويتي واحدا من مجموعة مؤلفة من 37 اسلاميا حوكموا بتهمة الانتماء لجناحي تنظيم القاعدة في العراق والسعودية.

وتابعت المصادر أن الشمري لم يكن عضوا بارزا في خلية اسود الجزيرة التي قالت السلطات الكويتية انها نفذت اربع عمليات اطلاق نار في كانون الثاني (يناير) 2005 اسفرت عن مقتل تسعة اسلاميين وأربعة من أفراد القوات الامنية.

وحكم على ستة من اعضاء الخلية بالاعدام خلال محاكمة كانون الاول (ديسمبر) بتهمة الانتماء لجماعة «متطرفة» تدعو لشن هجمات ضد منشآت حكومية وتحاول قتل أفراد قوات الامن الكويتية والقوات الاجنبية في المنطقة. وشنت الكويت التي تستضيف قرابة 30 ألف جندي امريكي حملة ضد الاسلاميين المعارضين لوجود القوات الاجنبية هناك. ويقول دبلوماسيون ان نمطا متشددا من الاسلام ينتشر بين الشباب الكويتي. وتحارب كل من السعودية والعراق المجاورين مقاتلي القاعدة الذين يسعون للاطاحة بحكوماتهما.

اريتريا وايطاليا تتبادلان طرد دبلوماسيين

■ أسمرة ـ رويترز: قال مسؤول اريتري امس الخميس ان بلاده طردت دبلوماسيا ايطاليا كبيرا في أسمرة وان ايطاليا ردت بالمثل. وكانت اريتريا طردت يوم الاثنين الماضي الدبلوماسي الايطالي لودوفيكو سيرا.

وقال علي عبده وزير الاعلام الاريتري «كل ما يمكنني أن أقوله هو أنه (الدبلوماسي الايطالي) انتهك القانون واساء الى مكانة البلاد».

ورفض التطرق للتفاصيل لكنه أكد أن ايطاليا طردت دبلوماسيا اريتريا ردا على ذلك. وقالت وكالة الانباء الايطالية ان سيرا احتجز في مدينة مصوع الساحلية حيث ذهب الى هناك لتفقد أوضاع بعض الايطاليين الذين صودرت ممتلكاتهم في المدينة. ولم يكن سيرا أول ايطالي يطرد من اريتريا.

ففي عام 2001 طردت اريتريا السفير الايطالي انطونيو بانديني الذي قاد حملة احتجاجات دبلوماسية أوروبية على فرض اجراءات صارمة على النشاط السياسي في اريتريا. وفي تموز (يوليو) عام 2005 سحبت ايطاليا شرطتها العسكرية من بعثة الامم المتحدة في العاصمة بعدما فرضت اريتريا قيودا على أفراد القوة الايطالية.

وفي شباط (فبراير) الماضي طلبت اريتريا من ست هيئات خيرية ايطالية مغادرة البلاد قائلة انها لم تلب اشتراطات حددها قانون للمنظمات غير الحكومية صدر في عام 2005.

ويرتبط البلدان بعلاقات شخصية وثقافية كبيرة ترجع الى القرن التاسع عشر عندما كانت اريتريا مستعمرة ايطالية. وقال علي ان طرد الدبلوماسيين المتبادل «لن يكون له قطعا أي تأثير على العلاقات الطيبة بين الدولتين».

الامم المتحدة تؤجل اجراء تغييرات في بعثتها لاثيوبيا واريتريا

■ اسمرة ـ رويترز: اجلت الامم المتحدة اتخاذ قرار بشأن اعادة تشكيل بعثتها لحفظ السلام في اثيوبيا واريتريا فيما تحاول الولايات المتحدة التوسط لانهاء الصراع الحدودي المحتدم بين البلدين.

وفي كانون الثاني (يناير) قال الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان ان القيود التي تفرضها اريتريا على جنود حفظ السلام جعلت من المتعذر عليهم بشكل متزايد القيام بمهامهم.

وحدد عنان ستة خيارات لاجراء تغييرات محتملة على بعثة الامم المتحدة لحفظ السلام في اثيوبيا واريتريا. وجاء في تقرير لعنان عن تقدم الوضع في اثيوبيا واريتريا صدر الاربعاء «في ضوء المبادرة الدبلوماسية الامريكية الجارية فان مجلس الامن قرر الابقاء على التشكيل الحالي لبعثة الامم المتحدة الى اثيوبيا واريتريا للوقت الراهن».

ومن المقرر أن ينتهي تفويض البعثة الحالي في 15 اذار (مارس).

ويجدد التفويض عادة لستة أشهر كل مرة لكن عنان اوصى بتجديد التفويض لشهرين أو ثلاثة فيما تستمر المساعي الامريكية. وأضاف التقرير «ومن ناحية اخرى ستظل الخيارات التي اشرت اليها في تقريري السابق قيد النظر».

وتتراوح هذه الخيارات بين سحب قوات البعثة بأكملها والابقاء على تشكيل البعثة الراهن.

وفرضت اريتريا قيودا على بعثة الامم المتحدة شملت حظرا على رحلات طائرات الهليكوبتر التابعة للمنظمة الدولية بعد أن عبرت اكثر من مرة عن مشاعر الاحباط لان العالم لم يبذل مزيدا من الجهود لحمل اثيوبيا على تنفيذ قرار صدر عن لجنة مستقلة لترسيم الحدود بين البلدين. وفي أعقاب الحرب الحدودية بين البلدين 1998 ـ 2000 والتي قتل خلالها نحو 70 الف شخص وافق البلدان على ترسيم الحدود حسبما تنص اللجنة المستقلة لترسيم الحدود لكن اثيوبيا رفضت بعد ذلك قرارا صدر عن اللجنة في نيسان (ابريل) 2002.

وفي كانون الثاني (يناير) أعلنت الولايات المتحدة مبادرة جديدة للخروج من الازمة. واقترحت اللجنة عقد اجتماع يضم البلدين في لندن هذا الشهر. ولم يتضح بعد ان كان البلدان وافقا على الحضور.

بلير يؤيد ان تحظى البرازيل بمقعد دائم في مجلس الامن

■ لندن ـ اف ب: عبر رئيس الوزراء البريطاني توني بلير عن «تأييده الشديد» لحصول البرازيل على مقعد دائم في مجلس الامن الدولي، وذلك خلال المباحثات التي اجراها امس الخميس مع الرئيس البرازيلي لويس اناسيو لولا دا سيلفا في لندن.

وقال بلير خلال مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس البرازيلي «عبرت له مجددا عن تأييدنا الشديد لان تصبح البرازيل عضوا دائما في مجلس الامن الدولي».

وثمة خمس دول دائمة العضوية في مجلس الامن تتمتع بحق النقض هي الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والصين وروسيا.

مالطا تطلب توضيحات من لندن وواشنطن حول رحلات سرية للاستخبارات الامريكية

فاليتا ـ اف ب: اعلنت وزارة الخارجية المالطية لوكالة فرانس برس ان الحكومة المالطية طلبت توضيحات من الولايات المتحدة وبريطانيا حول رحلة «مشبوهة» لطائرة تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية (سي آي ايه) حطت في الجزيرة في كانون الاول (ديسمبر) 2003.

واوضح متحدث باسم الخارجية المالطية مساء الاربعاء ان طلبات التوضيح قدمها وزير الخارجية مايكل فريندو خلال اجتماعين مع القائم باعمال المفوضية البريطانية العليا في مالطا والسفير الامريكي في فاليتا.

وكانت حكومة لندن اعترفت بان طائرتين استأجرتهما السي آي ايه حطتا في قاعدتين في بريطانيا. واحدى هاتين الطائرتين وهي بوينغ ـ 737 تحمل رقم التسجيل «ان 313 بي» حطت في مالطا في السادس من كانون الاول (ديسمبر).

رايس تؤكد ان طهران تشكل اكبر تحد للولايات المتحدة.. ولافروف يعارض فرض عقوبات دولية عليها

ايران تصعد لهجتها رغم احالة ملفها النووي على الامم المتحدة

ايرانيون يتظاهرون دعما لموقف بلادهم

■ طهران ـ الامم المتحدة ـ واشنطن ـ لندن ـ اف ب ـ رويترز: اعلنت ايران امس الخميس تصميمها على مواصلة تخصيب اليورانيوم، رغم التوجه لاتخاذ اجراءات بحقها في مجلس الامن الدولي، مؤكدة انها «ستقاوم اي ضغط او مؤامرة» تهدف الى منعها من ذلك.

واعلن الرئيس الايراني المحافظ محمود احمدي نجاد خلال لقاء عام في مدينة كوه دشت في محافظة لورستان (غرب) ان «زمن الترهيب (ضد بلاده) ولى وحل زمن ارادة الشعب».

من جهته اكد المرشد الاعلى للثورة الاسلامية في ايران اية الله علي خامنئي امس الخميس ان بلاده «ستقاوم اي ضغط او مؤامرة» وستواصل برنامجها النووي كما نقل عنه التلفزيون الايراني.

وقبيل ذلك، صرح المسؤول في المجلس الاعلى للامن القومي عبد الرضا رحماني فضلي ان «ايران لن تتراجع عن حقها في البحث والتنمية لان ذلك يناقض ارادة الشعب الايراني».

وقالت وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس امس الخميس ان ايران هي التحدي الاول امام الولايات المتحدة. جاء ذلك بعد تعهد القيادة الايرانية بعدم القبول بتسوية مع الغرب في الازمة الخاصة بالبرنامج النووي الايراني.

وناقش سفراء الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي (الصين والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا) الاربعاء الملف النووي الايراني خلال اجتماع عرضوا فيه اسس صوغ نص جديد يصدر عن مجلس الامن.

لكن احمدي نجاد قلل من اهمية اي قرار قد يتخذه المجلس وقال «تعتقد بعض القوى انها باجتماعها واتخاذها قرارات يمكنها ان تجبر الشعب الايراني على التراجع». واكد ان الايرانيين «جميعا يقولون امرا واحدا ان الطاقة النووية هي حقنا الذي لا عودة عنه».

من جهته، قال خامنئي في خطاب امام مجلس الخبراء «صار الشعب الايراني والمسؤولون في الجمهورية الاسلامية الايرانية اليوم اقوى من ذي قبل، وسيقاومون مثل الفولاذ اي ضغط او مؤامرة».

واضاف «بعون الله وباستخدام المنطق والحكمة وبالحفاظ على وحدتهم، سيواصلون طريقهم نحو التكنولوجيا المتقدمة بحيث تشمل التكنولوجيا النووية».

وانهت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الاربعاء اجتماعها في فيينا وسترفع الى مجلس الامن الدولي تقريرا وضعه مديرها محمد البرادعي يطلب فيه من ايران تعليق كل انشطتها النووية الحساسة والتعاون في شكل فاعل مع الوكالة للتاكيد ان برنامجها النووي لا ينطوي على اغراض عسكرية.

وبدأت الازمة في كانون الثاني (يناير) حين اعلنت طهران استئناف الانشطة المتصلة بتخصيب اليورانيوم. وقد تصاعدت في شباط (فبراير) حين باشرت ايران عمليات التخصيب على نطاق محدود بهدف اجراء ابحاث، مع ان الوكالة الذرية طلبت رسميا تعليق هذه الانشطة.

وترفض الدول الغربية ان تملك الجمهورية الاسلامية تكنولوجيا التخصيب لانها تتيح لها الحصول على الوقود للمفاعلات النووية وفي الوقت نفسه توفر لها المواد المشعة لتصنيع قنبلة نووية.

لكن ايران كما كرر رحماني فضلي «لن تتراجع عن حقها في البحث والتنمية لان ذلك يناقض ارادة الشعب الايراني».

وتبدي طهران استعدادها فقط لتعليق انشطة التخصيب الصناعي التي تتطلب تركيب عشرات الاف اجهزة الطرد المركزي.

واعتبر محمد البرادعي الاربعاء اثر اجتماع الوكالة الذرية ان اتفاقا سياسيا لا يزال ممكنا، لكنه شدد على ضرورة ان «يخفف الافرقاء لهجتهم» لتحقيق ذلك.

من جهته، اعلن المسؤول الثالث في وزارة الخارجية الامريكية نيكولاس بيرنز ان مجلس الامن «سيبدأ نقاشا متحركا حول الطموحات النووية لايران» الاثنين او الثلاثاء المقبلين.

وحذر من انه «اذا لم تستجب ايران للكلمات، فنعتقد ان على المجتمع الدولي ان يناقش احتمال فرض عقوبات».

لكن احمدي نجاد رد على هذا التهديد بمزيد من التحدي مؤكدا ان «الشعب الايراني لا يرهب احدا ولن يرهبه احد».

اما رئيس مجلس الشورى الايراني (البرلمان) غلام علي حداد عادل فقال «ما دامت لم تبدل الولايات المتحدة موقفها حيالنا وتواصل معاملتنا باذلال، فكراهيتنا لها ستستمر».

ومن جهته قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف يوم الاربعاء ان فرض عقوبات من جانب مجلس الامن الدولي على ايران لن يفيد في اقناع ايران بالتخلي عن طموحاتها النووية.

وقال لافروف الذي تحدث للصحافيين بعد محادثاته مع كوفي عنان الامين العام للامم المتحدة انه يعارض حلا عسكريا للازمة الايرانية وعبر عن تشككه بشأن اي اجراءات قد يقترحها الغرب في المجلس. وبعد عدة ساعات من تصريحاته عقد الاعضاء الخمسة الدائمون لمجلس الامن اجتماعا لمناقشة بيان تقوم بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة باعداده لاحتمال تبنيه الاسبوع المقبل.

وقال دبلوماسيون ان البيان كان من المقرر ان يطلب تقريرا من الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال 30 يوما بشأن هل تعاونت ايران مع الوكالة الدولية واوقفت انشطتها النووية. غير ان احد المبعوثين الذي كان يتحدث شريطة الا ينشر اسمه قال ان بريطانيا تريد الان مهلة 14 يوما لكن لم يتم التوصل الى قرار فوري بين الاعضاء الخمسة الدائمين.

واوضح لافروف انه يريد ان تتولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا مجلس الامن مسألة ايران. وقال «يجب ان نسعى جميعا من اجل حل لا يعرض للخطر قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مواصلة عملها في ايران وفي الوقت نفسه يضمن انه لا خطر على نظام منع الانتشار النووي».

واضاف «لا أعتقد ان العقوبات كوسيلة لحل أزمة حققت هدفا في التاريخ الحديث».

وقال لافروف «يجب ان نعتمد على المشورة المتخصصة للوكالة الدولية للطاقة الذرية هيئة الرقابة على نظام منع الانتشار النووي».

وردا على سؤال هل يتعين على مجلس الامن طرح امكانية فرض عقوبات بعد أن أرسل مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى مجلس الامن المؤلف من 15 دولة أحدث تقرير عن ايران قال لافروف ان الوضع يذكره ببحث مجلس الامن لمسالة اذا كان لدى العراق أسلحة دمار شامل قبل الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003. وتابع لافروف «كما ترون يبدو الامر مكررا ... لقد أجبت على هذه الاسئلة فيما يتعلق بالعراق ولا أعتقد ان علينا أن نخوض مجددا فيما قد يكون نبوءة تتحقق ذاتيا».

وقالت بريطانيا امس الخميس انها تأخذ على محمل جدي تهديدات صدرت من ايران بأنها يمكن ان تلحق «أذى وألما» يتمشى مع أية اجراءات يتخذها مجلس الامن لعقاب طهران على رفضها وقف أنشطتها النووية.

وقال مسؤول بريطاني بارز وثيق الصلة بالقضية النووية الايرانية ان اللغة التي استخدمها مسؤول امني ايراني رفيع في التحذير امس من أن ايران يمكنها أن تلحق «أذى وألما» اذا اتخذ مجلس الامن اجراءات ضد بلاده هي أمر معتاد. وقال المسؤول البريطاني «ليس هناك شيء صريح ولكنه تهديد شبه خفي باستخدام العنف».

وجاءت تصريحات ايران بعد اجتماع لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي اتفق على احالة النزاع بشأن برنامج ايران النووي الى مجلس الامن.

وكان مشرعون امريكيون كبار قالوا يوم الاربعاء انهم سيمضون قدما في سعيهم لاقرار تشريع يفرض عقوبات الزامية على الشركات الاجنبية التي تعمل في ايران وذلك على الرغم من مخاوف الحكومة ان يتسبب مشروع القانون في انقسام التحالف الدولي المعارض للبرامج النووية لايران.

ايران تعتقل نحو 50 بشأن الانفجارات في اقليم نفطي

■ طهران ـ رويترز: قال مسؤول حكومي بارز امس الخميس ان ايران القت القبض على اكثر من 50 شخصا فيما يتعلق بالتفجيرات المميتة في الاقليم المضطرب الذي يغلب العرب على سكانه.

وكان اقليم خوزستان معقل صناعة النفط الايرانية يغلي باضطرابات بين السكان واغلبيتهم من العرب منذ نحو عام. وتلقي ايران باللوم على بريطانيا التي لديها قوات قريبة في العراق في اثارة الاضطراب.

ونقلت وكالة الانباء الايرانية الرسمية عن وزير المخابرات غلام حسين محسني اجئي قوله «قوات الامن تعرفت وألقت القبض على اكثر من 50 شخصا تورطوا في التفجيرات الاخيرة في خوزستان».

وقال «المعتقلون سيسلمون الى مسؤولي القضاء قريبا». ولقي خمسة اشخاص حتفهم خلال عدة ايام من الاحتجاجات المعادية للحكومة في خوزستان في نيسان (ابريل) من العام الماضي وقتل 21 اخرون في ثلاث هجمات منفصلة بالقنابل منذ ذلك الوقت. والقى مسؤولون باللوم في هذا العنف على جماعات انفصالية في المنفى تعمل انطلاقا من العراق المجاور.

وتنفي بريطانيا دعمها للمتمردين العرب. ولم يحدد محسني اجئي الانفجار الذي يشتبه في قيام المعتقلين بارتكابه لكنه قال ان كل من كانوا وراء القلاقل والتفجيرات تم التعرف عليهم. وقال «بعضهم اعتقل والبعض الاخر سيتم اعتقاله».

واعدمت ايران شنقا منذ اسبوع رجلين في مدينة الاهواز عاصمة اقليم خوزستان بعد ادانتهما بارتكاب تفجير اسفر عن قتل ستة اشخاص في تشرين الاول (اكتوبر). وقال محسني اجئي «اعداؤنا يسعون لتوجيه ضربات الى النظام وانعدام الامن ناتج عن محاولات اعداء الجمهورية الاسلامية في ايران».

نفت اتباع سياسة «الكيل بمكيالين» لتقييم الوضع في كل بلد

واشنطن تدين وضع حقوق الانسان في ايران وسورية وتوفر اسرائيل وحليفاتها

واشنطن ـ من سيلفي لانتوم:

دانت الولايات المتحدة في تقريرها السنوي حول وضع حقوق الانسان في العالم الذي نشر الاربعاء ايران وسورية، لكنها لم توجه انتقادات لحليفاتها من الدول العربية او لاسرائيل.

ونفى مساعد وزيرة الخارجية الامريكية لحقوق الانسان باري لوينكرون في مؤتمر صحافي ان تكون الخارجية اتبعت سياسة «الكيل بمكيالين» لتقييم الوضع في كل بلد.

وقال «نحن لا نقرر اي الدول ستذكر في التقرير واي الدول لن يرد ذكرها بل نعتمد على الكم الهائل من المعلومات التي نجمعها من وسائل الاعلام والمنظمات غير الحكومية والباحثين والقانونيين».

وردا على سؤال عن السعودية حيث لا يسمح للنساء بالتصويت، امتنع لوينكرون عن الادلاء بأي تعليق ورفض «اي مقارنة» بين الدول.

وقال التقرير في مقدمة تقع في 16 صفحة، ان «الحصيلة السيئة اصلا للحكومة الايرانية في مجال حقوق الانسان والديمقراطية سجلت تدهورا في 2005».

وذكر بأن حوالي الف مرشح استبعدوا من الاقتراع الرئاسي الذي جرى في حزيران (يونيو) الماضي وانتهى بانتخاب المتشدد محمود احمدي نجاد رئيسا للبلاد.

واضاف ان «الحكومة الايرانية واصلت تجاهل رغبة الشعب في ان تكون له حكومة مسؤولة ويمكن محاسبتها»، مدينا دعم طهران لحزب الله اللبناني الشيعي وحركة حماس و«غيرهما من المنظمات الارهابية».

كما دان تدخلات ايران في الشؤون العراقية.

وحول سورية، قال التقرير ان «الحكومة رفضت النداءات الدولية لاحترام الحقوق الاساسية لشعبها وانهاء تدخلاتها في شؤون جاراتها»، مدينا ايضا دعم دمشق لحزب الله وحماس «ومجموعات فلسطينية اخرى ترفض السلام».

لكن العراق حيث يواجه 132 الف جندي امريكي حركة تمرد ويسود التوتر الطائفي، ادرج بين الدول التي حققت «تقدما اكبر على طريق الديمقراطية»، عبر الانتخابات التي جرت في كانون الثاني (يناير) والاستفتاء الذي نظم في تشرين الاول (اكتوبر) وانتخابات كانون الاول (ديسمبر).

ورأى التقرير ان لبنان الذي سجل رئيس حكومته الجديد فؤاد السنيورة تقاربا مع الولايات المتحدة حقق «تقدما كبيرا مع انتهاء 29 عاما من الاحتلال العسكري السوري واستعادة سيادته ببرلمان انتخب بطريقة ديمقراطية».

ومصر هي البلد الوحيد الحليف للولايات المتحدة الذي قال التقرير ان «التقدم على صعيد الديمقراطية وحقوق الانسان ليس دائما ولا مضمونا».

ورحب التقرير باول انتخابات تعددية جرت في مصر في ايلول (سبتمبر) لكنه اشار الى الاتهامات بالتزوير وتوقيف ايمن نور المعارض الرئيسي للرئيس حسني مبارك.

ولم يرد ذكر اسرائيل ولا الاراضي الفلسطينية في المقدمة لكن التقرير في حديثه عن كل دولة على حدة رأى ان «الحكومة الاسرائيلية احترمت بشكل عام حقوق الانسان ازاء مواطنيها».

الا انه اشار الى تجاوزات «خطيرة» لاجهزة الامن الاسرائيلية حيال معتقلين فلسطينيين وتمييز متكرر ضد العرب الاسرائيليين وفساد الحكومة.

وقلل لوينكرون من اهمية الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الثاني (يناير) الماضي في الاراضي الفلسطينية وحملت حركة حماس الى السلطة. واعترف بأنها «حدث كبير (...) لكن لا يمكن اللجوء الى بطاقات الاقتراع الاثنين والاربعاء والجمعة والى الرصاص الثلاثاء والخميس والسبت».

واضاف التقرير انه في الصين «واصلت الحكومة ارتكاب انتهاكات خطيرة»، ملاحظا استمرار فرض القيود على وسائل الاعلام وشبكة الانترنت. وردت الصين امس الخميس على التقرير بتأكيدها ان واشنطن تنتهك حقوق الانسان على اراضيها وفي الخارج لا سيما في العراق.

وندد متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية خلال مؤتمر صحافي بالوثيقة الامريكية التي تصنف الصين مع ست دول اخرى متهمو بانتهاك حقوق الانسان هي كوريا الشمالية وبورما وايران وزمبابوي وكوبا وبيلاروسيا.

وقال المتحدث تشين غانغ ان «التقرير لا يأتي على ذكر وقائع بديهية ويتضمن اتهامات غير مسؤولة حول وضع حقوق الانسان في الصين». واضاف «اننا نعبر عن استيائنا الشديد».

وتابع التقرير الامريكي «بخلاف ذلك، ادى تحسن ملحوظ في دول البلقان لوضع حقوق الانسان والديمقراطية والقواعد القانونية في الاعوام الاخيرة الى مزيد من الاستقرار والامن في تلك المنطقة».

وجاء ايضا في تقرير الخارجية الاميركية انه في مناطق البحيرات العظمى الافريقية وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي واوغندا «تراجعت عموما نسبة العنف عام 2005 وتحسن وضع حقوق الانسان بصورة ملحوظة، الامر الذي شجع عشرات الاف النازحين وخصوصا من بوروندي على العودة الى وطنهم». كما اكد ان الاتهامات التي وجهت للادارة الامريكية بارتكاب انتهاكات لحقوق الانسان في سجن ابو غريب في العراق ومعتقل غوانتانامو في كوبا لم تقلل من مصداقية التقرير السنوي للخارجية الامريكية.

واضاف لوينكرون الذي تولى منصبه في منتصف العام 2005 «هذه الامور لم تزعجني اطلاقا في عملي» في اشارة الى قضيتي ابو غريب وغوانتانامو.

وتابع «ما جرى لم يمنعني من اثارة مسألة حقوق الانسان في بورما او مشاكل استعمال شبكة الانترنت في الصين ولا المعوقات التي تعرقل عمل المنظمات غير الحكومية في روسيا». (اف ب)

مسؤول في وزارة الخارجية البريطانية في لقاء حول ايران مع الصحافة العربية:

ملف ايران ما زال بيد الوكالة الدولية برغم ارساله لمجلس الامن

لندن ـ من سمير ناصيف:

اكد مسؤول بارز في وزارة الخارجية البريطانية في لقاء مع صحافيين عرب وايرانيين في مركز الوزارة في لندن بان الملف الايراني ما زال بيدي «الوكالة الدولية للطاقة النووية» ومجلس الامن في الوقت عينه، ولم ينتقل كليا الى مجلس الامن وحده. كما اشار المسؤول الى ان الوكالة الدولية هي جزء من الامم المتحدة وبالتالي سيستمر التنسيق بينها وبين مجلس الامن في الشأن الايراني.

وعما اذا كان انسحاب ايران من اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية (الذي بامكانها ان تفعله اذا اعطت انذارا بذلك لمدة 90 يوما) سيؤدي الى تدخل عسكري ضدها، قال المسؤول: «لا يمكنني التعليق على هذه الفرضية، ولكن رد فعل المجموعة الدولية سيكون قويا، وستصبح ايران دولة منبوذة دوليا. ولا اعتقد بان ايران ستفعل ذلك». ولم يذكر المسؤول ان ايران ربما تفضل عدم الانسحاب لأن ذلك سيقطع عنها الامدادات التكنولوجية التي تحصل عليها حاليا من الخارج في برنامجها لانتاج الوقود النووي.

ولدى سؤاله عن سبب اختيار نائب الرئيس الامريكي ديك تشيني ومندوب امريكا في الامم المتحدة جون بولتون معهد «ايباك» (الذي يمثل اللوبي الامريكي المؤيد لاسرائيل) للاعلان عن تهديداتهما ضد ايران، وهل يسعى المسؤولان الى استقطاب مواقف ايرانية عدائية تمهيدا للغزو العسكري لطهران قال المسؤول البريطاني: «نعتقد في بريطانيا ان امريكا ملتزمة الحل الديبلوماسي مع ايران، وهدفها نجاح دور مجلس الامن في هذه العملية». وكان قد قال في رد على سؤال آخر بان التهديدات التي وجهها المسؤول الايراني في الشأن النووي فايدي ضد امريكا والغرب لا تساعد على الحل للازمة علما ان فايدي كان قد رد على تهديدات تشيني وبولتون بقوله انه اذا ارادت امريكا استخدام العنف والتهديدات فنحن مستعدون ان نترك الكرة تتدحرج (يعني استخدام هذه المواقف العنيفة ضدها) واعتبر المسؤول البريطاني ان هذه التهديدات موجهة الى امريكا واوروبا وحلفائهما.

وعن موقف الدول العربية الخليجية ازاء مواقف ايران الاخيرة، اشار المسؤول البريطاني الى ان هذه الدول قلقة حول برنامج ايران النووي وتأثيره على البيئة في المنطقة، وقال ان هذا ما صرحه وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل في زيارته الاخيرة للندن. وعما اذا كانت بريطانيا مستعدة لتسهيل اي هجوم امريكي ضد ايران عبر السماح للطائرات الحربية الامريكية باستخدام قواعدها ومطاراتها العسكرية، قال المسؤول انه «سؤال افتراضي» لا يمكنه الجواب عليه لأن «بريطانيا تتمنى ان تتمثل ايران لمواقف المجموعة الدولية، وهي لا تجد مانعا من استمرار البرنامج النووي المدني في ايران لانتاج الطاقة النووية لاهداف سلمية ولا هي تطلب من ايران اقفال مصنع بوشير، لكنها ضد التخصيب المؤدي الى انتاج الاسلحة النووية».

وعن نشاطات الحرس الثوري الايراني في تصعيد الوضع في جنوب العراق قال المسؤول «المشكلة التي نواجهها مع ايران وجود جهتين في السلطة الايرانية، جهة تدعم القرارات الدولية، وجهة اخرى تشمل حراس الثورة ولها مواقف مختلفة ولها اتصالات في العراق ولبنان. ومنذ انتخاب الرئيس احمدي نجاد تصاعد دور هذه الجهة الثانية، ويسعى قادة العالم العربي والمجتمع الدولي للتعامل مع هذه التطورات، ونحن ننصح قادة الدول العربية والخليجية بفتح حوار مع القيادة الايرانية حول هذا الموضوع، ولا نعتقد بان الدول الخليجية تحبذ تعزيز دور هذه الفئة الثانية في السلطة الايرانية».

ولدى سؤاله لماذا لم تشجب السلطات البريطانية العمليات الارهابية التي جرت في جنوب ايران في الفترة الاخيرة اجاب «بريطانيا شجبت وتشجب الارهاب في كل مكان. وقد اخطأت ايران بالقاء اللوم على بريطانيا واتهامها بانها وراء هذه العمليات الارهابية، اذ لم تقرن هذه الاتهامات باي أدلة». فقال السائل: «هل بريطانيا مستعدة لتسلم هذه الادلة؟» فاجاب المسؤول «نعم».

وانتقد المسؤول التصريحات التصعيدية التي اطلقها الرئيس محمود احمدي نجاد خلال زيارته الاخيرة الى دمشق واصفا اياها بانها في غير محلها وصدرت في وقت حساس». واضاف «لعل هذه المواقف تساهم في توسيع الفجوة بين المجتمع الدولي من جهة، وايران وسورية من جهة اخرى».

ووصف المسؤول تقرير الدكتور محمد البرادعي الاخير بانه «متزن وهدفه دفع ايران الى وقف عمليات التخصيب» وقال ان «الملف الايراني يمكن ان يعود الى وكالة الطاقة الدولية اذا تحققت الخطوات الايجابية».

وفي رد على سؤال حول امكان ايران تحويل الموضوع الى «محكمة العدل الدولية» او الى الجمعية العامة للامم المتحدة قال المسؤول: «يجب سؤال المحامين عن الموضوع الاول. اما بالنسبة للامم المتحدة فلا اعتقد بان ايران ستحظى بتأييد كبير في الجمعية العمومية». واعتبر بان ايران ستخسر اذا اوقفت او خفضت صادراتها النفطية الى دول العالم لان النفط يشكل 80 في المئة من صادراتها وهي لا ترغب بتسجيل هدف في مرماها.

بدء محاكمة 14 اسلاميا متهمين بالارهاب الجمعة في امستردام

■ امستردام ـ من ستيفاني فان در برغ: تبدأ محكمة هولندية في امستردام اليوم الجمعة محاكمة 174 شابا مسلما من بينهم محمد بويري المدان بقتل المخرج الهولندي ثيو فان غوخ، متهمين بالانتماء الى منظمة ارهابية معروفة باسم «مجموعة هوفشتاد».

وسيبت قضاة محكمة لاهاي التي نقلت الى امستردام لاسباب امنية، في ما اذا كان هؤلاء الشبان ومعظمهم من اصل مغاربي، ينتمون الى خلية ارهابية «من تيار القاعدة» كانت على وشك ارتكاب اعتداءات كما يؤكد الادعاء او مجرد مجموعة تجتمع في اطار الدعوة للاسلام كما تقول هيئة الدفاع.

واعتبر المدعون ان اربعة متهمين من المسؤولين الاساسيين ثلاثة منهم وجهت لهم تهم مادية واضحة.

وطلبوا احكاما بالسجن عشرين سنة على اسماعيل اخنيخ (23 سنة) وياسن وولترز (21 سنة) اللذين القيا قنابل يدوية على رجال شرطة كانوا يطوقونهما قبل اعتقالهما في تشرين الثاني (نوفمبر) 2004 في لاهاي.

كما طلبوا السجن عشر سنوات لنور الدين الفاطمي (23 سنة) المعتقل في امستردام منذ تموز (يوليو) 2005 وبحوزته سلاحا ملقما.

ويدعم شهود الادعاء فرضية ان محمد بويري (27 سنة) المحكوم عليه بالسجن المؤبد في تموز (يوليو) 2005 بعد ادانته بقتل المخرج الهولندي في تشرين الثاني (نوفمبر) 2004، كان الشخصية الاساسية في المجموعة.

واكد بويري اثناء محاكمته الاولى انه تحرك بمفرده بداعي ان دينه يدعوه الى «ضرب رؤوس كل الذين يشتمون الرسول» محمد. وخلال محاكمته الثانية صرخ في وجه المدعي العام «انك لا تحترم اسامة بن لادن عندما تضعني في مستواه».

ونظرا لادانته الاولى لا يمكن انزال اي عقوبة جديدة بحق بويري لكن المدعين طلبوا ادانته رغم ذلك.

اما المتهمون العشرة الاخرون، فقد طلب المدعون ان تصدر عليهم احكام بالسجن تتراوح من 15 شهرا الى خمس سنوات.

الا انه يصعب تحديد مسألة «الانتماء الى مجموعة ارهابية» كما ثبت مؤخرا في محاكمة الاسلامي المتطرف سمير عزوز الذي اخلي سبيله لعدم كفاية الادلة.

وكرر دفاع المتهمين الاربعة عشر مرارا ان الادعاء لم يتوصل الى اثبات سوى مخالفات في الرأي لا تستدعي الادانة.

واوضحت انغبورغ ساسي المحامية الهولندية التي دافعت على الفرنسي جيروم كورتاييه المتهم بالانتماء الى منظمة ارهابية لوكالة فرانس برس ان «البعض له آراء متطرفة ويبحث في شبكة الانترنت لكن ذلك لا يجعل منهم ارهابيون». (اف ب)

AL-QUDS Al - Arabi Volume 17 - Issue